



تحليل سياسات

قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة - أربيل - بغداد

عبدالحكيم خسرو جوزل | يناير 2014

قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة - أربيل - بغداد

سلسلة: تحليل سياسات

عبدالحكيم خسرو جوزل | يناير 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، سواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1

مقدمة

2

أولاً: المصالح الاقتصادية التركية في إقليم كردستان العراق وأمن الطاقة التركي

6

ثانياً: أثر التعاون بين أربيل وتركيا على ملف حزب العمال الكردستاني وأكراد سوريا

10

ثالثاً: انعكاسات العلاقة بين تركيا وأربيل على العلاقة مع الحكومة العراقية

14

الخاتمة

مقدمة

شهدت العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق تطورات مهمة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالزيارة الأخيرة لمسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، إلى مدينة ديار بكر التركية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 حملت معها دلالات واضحة على جدية الحكومة التركية في المضي قدماً نحو بناء إستراتيجية للتعاون بين الإقليم وتركيا، وتجاوز الحالة الوظيفية الاقتصادية والأمنية إلى الصعيدين الثقافي والسياسي¹. يأتي هذا التطور في العلاقات في ظل تحولات مت sarعة في طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط إثر ثورات الربيع العربي، والانقسام الطائفي الحاد في الملف السوري، والتراجع في المفاوضات بين تركيا وروسيا وأذربيجان وإيران حول خط أنابيب نابوكو، وإمكانية حل القضية الكردية بالطرق السلمية في تركيا، وتحسين العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية بما يشبه الهدنة قبل الانتخابات البرلمانية العراقية.

إنَّ تطور الأحداث في العراق والتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها الدولة العراقية، والحرك في المحافظات الغربية ذات الأغلبية السنوية، زادت شكوك تركيا بشأن مستقبل أمن الطاقة فيها واعتمادها على بغداد في ذلك. من جهة أخرى، فإنَّ استمرار النمو المتزايد للاقتصاد وصناعة الطاقة في إقليم كردستان، والاستقرار السياسي والأمني النسبي فيه مقارنة ببقية مناطق العراق، جعل الإقليم سوقاً مفتوحة للشركات التركية، بالإضافة إلى إمكانية ضمان أمن الطاقة بالاعتماد على الإقليم، بعد افتتاح أنقرة بحق الإقليم دستورياً في إبرام العقود النفطية مع الشركات العالمية، مع إدراكها ضرورة إشراك الحكومة

¹ حول الزيارة انظر: "يجري مباحثات مع أردوغان بشأن الأكراد والعراق وسوريا: احتفاء رسمي بالبارزاني في ديار بكر"، الجزيرة نت، 16/11/2013، في:

العراقية في العوائد النفطية وفقاً للدستور العراقي. لذلك، وجدت تركيا بأنها الأولى بالاستفادة من الاستثمارات في إقليم كردستان، ومن ثم، تأمين الطاقة في مجال النفط والغاز الطبيعي.

هذا التعاون في المجالين التجاري والطاقة انعكس إيجابياً على التعاون في العديد من الملفات التي وجدت أنقرة إمكانية لإشراك إقليم كردستان فيها، ومن أبرزها ملف حزب العمال الكردستاني وعملية السلام معه مع وجود إرادة لدى حزب العدالة والتنمية الحاكم في حل القضية الكردية في تركيا بالطرق السلمية، وكذلك ضرورة التعامل مع ملف أكراد سوريا بعد الانقسام الحاد بين جناح مؤيد للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا وجناح مؤيد للنظام السوري.

تحاول هذه الورقة الإضاءة على تطور العلاقات بين إقليم كردستان وتركيا، وتلاحظ غلبة المصالح المشتركة على التناقضات فيها، على الرغم من أن هذا التعاون لا يخلو من الشك والمخاطرة من الجانبين. كما تحاول الورقة استكشاف تأثير العلاقات بين أنقرة وأربيل في الحكومة العراقية وقياس ردود أفعالها، وتشعر لتحديد موقف كل من إيران والولايات المتحدة لارتباط مصالحهما بمعظم ملفات التعاون التركي – الكردستاني.

أولاً: المصالح الاقتصادية التركية في إقليم كردستان العراق وأمن الطاقة التركي

كانت تركيا – ولا تزال – المعبر الرئيس للتجارة الخارجية وتأمين حاجات إقليم كردستان منذ عام 1991. إن منطقة إقليم كردستان هي سوق مهمة للشركات التركية، فقد بلغ حجم التجارة بين حكومة إقليم كردستان العراق وتركيا 12 مليار دولار أمريكي في عام 2011، و10 مليارات دولار مع إيران²، ثم إن

² “Kurdistan Region to Reduce Trade With Iran and Turkey,” IJK News, at: <http://ikjnews.com/?p=142>.

70% من مجمل التجارة الخارجية بين تركيا والعراق هي مع إقليم كردستان العراق، كما أن التجارة مع الإقليم تزيد على حجم التجارة مع سوريا ولبنان والأردن معاً.³

لقد ساهم النمو الاقتصادي المرتبط بازدياد ميزانية إقليم كردستان السنوية، وارتفاع المستوى المعيشي لسكانه، ووجود خطة حكومية لإعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد، في دخول الشركات التركية - بحكم الجغرافيا - بقوة في الاقتصاد الكردستاني؛ إذ إن الشركات التركية حازت حصة الأسد من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المهمة بين الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم. إن قانون الاستثمار في الإقليم يقدم تسهيلات مغربية لجذب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم، فإن تركيا أصبحت بدرجة أو أخرى المستفيد الرئيس من العروض الاستثمارية في الإقليم، وهي بوابة للدخول إلى الاقتصاد النامي في العراق، إلا أن سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في بقية مناطق العراق ساهمت في تفضيل الشركات التركية العمل في الإقليم على تلك المناطق.

فتح قطاع الطاقة الأبواب للتعاون بين الإقليم وتركيا على مصراعيه، وترافق ذلك مع مزيد من التحديات، وحتى المجازفة في تأمين العلاقة بين تركيا والحكومة العراقية الاتحادية التي تعترض على السياسة النفطية في الإقليم على أساس عدم قانونية العقود النفطية المبرمة بين حكومة الإقليم والشركات النفطية العاملة؛ نظراً إلى أن وزارة النفط هي وزارة اتحادية ممثلة لعموم العراق وليس أجزاء منه، وإلى غياب التوافق على مسودة قانون النفط والغاز لعام 2007، وتهديد الحكومة الاتحادية بحرمان الشركات العاملة في الإقليم من الدخول في التنافس على جولات التراخيص للعمل في تطوير حقول النفط العراقية التي بدأت جولتها الأولى⁴ في عام 2009، والتي أظهرت بصورة واضحة السياسة النفطية للحكومة الاتحادية التي تمنع

³ “Open for business: Turkey’s bankers tap into Kurdish boom,” IJK News, June 21, 2011, at: <http://ikjnews.com/?p=881>.

⁴ طرحت الحكومة العراقية حتى الآن أربع جولات تراخيص للشركات النفطية العالمية لتطوير الحقول النفطية في العراق، كانت الجولتان الأولى والثانية في عام 2009، والثالثة في عام 2010، والرابعة في عام 2012، وكان من المزمع الإعلان عن جولة تراخيص خامسة في كانون الأول / ديسمبر 2013، لكن وزارة النفط أعلنت عن تأجيلها إلى عام 2014.

قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة – أربيل – بغداد

الشراكة في الإنتاج مع الإبقاء على عقود الخدمة، في مقابل السماح بعقود الشراكة في الإنتاج في إقليم كردستان بحجة المخاطر الجيولوجية للحقول النفطية فيه وبسبب تكلفة الإنتاج العالية.

إنّ تعاون تركيا مع أربيل في مجال الطاقة، جعل منها لاعباً رئيساً في السياسة العراقية، وأضحت لديها الكثير من المكاسب نتيجة الانخراط النشط في إقليم كردستان العراق، وبخاصة في مجال الغاز الطبيعي، غير أنّ لها مصالح طويلة الأمد في بقية مناطق العراق أيضاً⁵، إذ إنّ العراق هو الجسر البري الأقصر الذي يربط تركيا بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً بعد غلق المنفذ السوري. لكنّ مدخل العراق بالنسبة إلى تركيا يبقى إقليم كردستان.

أما إقليم كردستان فيسعى لاستخدام النفط والغاز لتأمين مستقبله الاقتصادي والإبقاء على مستويات النمو الحالية، وإعادة بناء البنية التحتية، وكذلك الحصول على استقلالية نسبية عن بغداد في اتخاذ القرارات المرتبطة بموضوع الطاقة، وبخاصة بعد الفشل في حلّ الملفات العالقة مع الحكومة الاتحادية⁶. عزّزت هذه المصالح المشتركة فرص التعاون بين أنقرة وأربيل في مجال الطاقة لاعتبارات كثيرة، لكنّ أهمها تعلق بالجغرافيا الطبيعية.

كان لتركيا خياران رئيسيان في تطوير علاقتها في مجال الطاقة مع إقليم كردستان⁷:

⁵ Robin M. Mills, “Northern Iraq’s Oil Chessboard: Energy, Politics and Power,” *Insight Turkey*, vol. 15, no. 1 (2013) at: http://file.insightturkey.com/Files/Pdf/20130107123353_insight_turkey_vol_15_no_1_commentaries_05_mills.pdf

⁶ من أبرز الملفات الخلافية بين إقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية قضية المناطق المتنازع عليها ومن بينها كركوك الغنية بالنفط، وقضية دمج قوات البشمركة في الجيش العراقي، وإدارة ملف النفط والغاز في الإقليم.

⁷ مايكل نايتس، ”خيار تركيا في العراق: سياسة الجسور المحروقة أم سياسة تحقيق الفائدة لجميع الأطراف“، معهد واشنطن، 15 نيسان/أبريل 2013، انظر:

1. الخيار التكتيكي من خلال قيام الشركات التركية بالاستثمار في القطاع النفطي في الإقليم، بمعنى أن تسعى الشركات التركية لاستثمارات رابحة في إقليم كردستان، مع الأخذ في الحسبان الخيارات البديلة إذا ما تبدلت الأوضاع السياسية في المنطقة، وبخاصة إذا افتتحت آفاق التعاون مع بغداد.
2. خيار إستراتيجي من خلال موافقة أنقرة على معايدة "إستراتيجية" في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كردستان، تتلقى تركيا بموجبها كميات كبيرة من صادرات النفط والغاز من الإقليم. وفي هذا السيناريو، سوف يلزم بناء خطوط أنابيب جديدة بين تركيا وإقليم كردستان، ووضع ترتيبات تسويقية ومالية جديدة. لكن يبقى ذلك مرهوناً بطبيعة العلاقات السياسية بين الأطراف الثلاثة (حكومة بغداد - تركيا - حكومة إقليم كردستان العراق).

ويبدو أنّ تركيا قد تبنت في هذه المرحلة الخيار الإستراتيجي⁸ مع الموافقة على إنشاء خط أنابيب ثانٍ بين تركيا وإقليم كردستان للغاز الطبيعي والنفط الخام؛ فقد اتفق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في 25 آذار / مارس 2013 على إنشاء خطوط الأنابيب وتقاسم الإيرادات واستيراد كميات كبيرة من النفط والغاز من حكومة إقليم كردستان. وذلك بعد التنسيق التركي مع الحكومة الاتحادية على الرغم من التوتر الشديد في العلاقات بين الطرفين⁹. وحسب خطة وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان، فإنّ القيام بتصدير النفط عبر تركيا سيكون في نهاية

⁸ "Arbil-Baghdad row temporary but energy deals permanent: Davutoğlu," 7/12/2013, at:

<http://www.hurriyetdailynews.com/arbil-baghdad-row-temporary-but-energy-deals-permanent-davutoglu.aspx?pageID=238&nID=59187&NewsCatID=338>

⁹ زار وزير الخارجية التركي بغداد في مطلع كانون الأول / نوفمبر 2013 للتنسيق مع الحكومة الاتحادية في مختلف المجالات بما فيها الطاقة، انظر: "وزير الخارجية التركي أوغلو يزور بغداد لإزالة التوتر في العلاقات والمالكي يؤكّد: نريد علاقات متكافئة"، شبكة النهرين نت الإخبارية، 10/11/2013، في:

<http://www.nahrainnet.net/news/52/ARTICLE/25516/2013-11-10.html>

2013¹⁰، وقد تم البدء بتصدير النفط الخام من الإقليم إلى تركيا في 14/12/2013 بصورة تجريبية، ومن المتوقع تصدير الغاز الطبيعي عبر تركيا في عام 2016¹¹.

إن إقليم كردستان العراق مزوّد مهم للنفط والغاز الذي سيجري نقلهما عبر تركيا إلى الأسواق العالمية أو حتى بيعهما في السوق التركية، وهو مصدر مهم في حالة حدوث اضطرابات في أي مكان آخر، وسوف يقلل من مخاطر انقطاع الصادرات النفطية العراقية¹²، مع مواصلة تركيا تطوير خط أنابيب عبر الأناضول وذلك لإمداد أوروبا بها. إن صادرات إقليم كردستان التي ستبلغ حوالي 1.5 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز سوف تكون مهمة جداً لتلبية الزيادة السنوية في الطلب عليه في تركيا¹³، وتستطيع أن تحل محل الغاز الإيراني، فضلاً عن أن الأتراك سيحصلون على سعر تفضيلي لأن الطريق الوحيدة لتصدير غاز إقليم كردستان ستكون عبر تركيا.

ثانياً: أثر التعاون بين أربيل وتركيا على ملف حزب العمال الكردستاني وأكراد سوريا

يساهم التعاون بين إقليم كردستان العراق وتركيا في الاستمرار بعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني والأكراد، ومن مصلحة الطرفين وقف العمليات العسكرية والهجمات المسلحة على جانبي الحدود بين الإقليم وتركيا؛ إذ يعد المضي قدماً نحو التكامل الاقتصادي وضمان أمن الطاقة نتيجة حتمية لعملية

¹⁰ <http://mnr.krg.org/index.php/en/oil/oil-pipeline>

¹¹ <http://mnr.krg.org/index.php/en/gas/gas-pipeline>

¹² Mills.

¹³ "غاز كردستان العراق يلعب دوراً هاماً بمشروع نابوكو"، الجزيرة نت، 18/5/2009، انظر:

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f12c2202-c7b5-49bd-899c-244aa9db33e1>

السلام. فخط كركوك - جيهان التركي النفطي، وخط باكو - تبليسي - أرضروم لنقل الغاز من أذربيجان يمران من خلال مناطق كردستان تركيا، وتمت مهاجمتها عدة مرات من قبل مسلح حزب العمال الكردستاني¹⁴، ومن ثم، من غير الممكن الاستمرار في مشروع تصدير النفط والغاز من إقليم كردستان من دون ضغط من قبل إقليم كردستان على حزب العمال الكردستاني للتوصل إلى حلول سلمية ووقف العمليات المسلحة ضد تركيا. ويجري ذلك من خلال تقديم إغراءات بشأن أثر التكامل الاقتصادي بين تركيا والإقليم على النمو الاقتصادي لمناطق كردستان تركيا، إذ سوف تساعد التجارة مع إقليم كردستان العراق على تحقيق الازدهار في الجنوب الشرقي من تركيا، وهي المناطق التي تعاني التهميش¹⁵.

من جانب آخر، يعتبر الملف الكردي في سوريا من بين الملفات التي تؤثر في العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان، فقد أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD عن إدارة ذاتية في المناطق التي تقع تحت سيطرته التي سميت بـ "منطقة الإدارة الذاتية لغرب كردستان"¹⁶، وعن مشروع دستور للإدارة الذاتية من دون إشراك المجلس الوطني الكردي، بخلاف اتفاقية أربيل التي أبرمت بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي في تموز / يوليو 2012، مما دعا رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني إلى إصدار بيان¹⁷ شديد اللهجة متهمًا حزب الاتحاد الديمقراطي بالانفراد في الحكم والسيطرة على المناطق

¹⁴ انفجار في خط أنابيب النفط العراقي جنوب تركيا، بي بي سي عربي، 27/8/2012، انظر:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120608_iraq_oil_turkey.shtml

¹⁵ عبدالله عرفان، "الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان"، السياسة الدولية، 1 تشرين الأول / أكتوبر 2010، انظر:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362587>

¹⁶ للاطلاع على "مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية لغربي كردستان" على موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، انظر:

http://www.pydrojava.net/ar/pdf/projeya_xweseriya_demokratik.pdf

وسميت مسودة الدستور بـ "العقد الاجتماعي في غربى كردستان"، لمشاهدة نص المسودة انظر:

<http://www.alhadathnews.net/archives/90507>

¹⁷ نص البيان الصادر عن رئاسة إقليم كردستان تحت عنوان: "رئيس إقليم كوردستان يوجه رسالة حول أوضاع غرب كوردىستان"، الموقع الرسمي لرئاسة الإقليم، انظر: 14/11/2013

الكردية، والتحالف مع نظام بشار الأسد، وإدخال الكرد في حرب لا داعي لها مع الجماعات الإسلامية كجبهة النصرة لأهل الشام. هذا الموقف لرئيسة الإقليم قريب من موقف تركيا تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي وتحالفه مع نظام الأسد والدخول في الصراع الدائر في سوريا إلى جانب إيران ونظام الأسد. وما عزّز هذه المخاوف التركية – الكردية قيام حزب الاتحاد الديمقراطي بالسيطرة على معبر (تل كوجك – اليعربية) بين العراق وسوريا، ومن ثم فتح ممر جديد لنقل المساعدات إلى نظام الأسد من إيران عبر الأراضي العراقية.

إنّ تتمتع إقليم كردستان العراق بالاستقرار اعتماداً على أنقرة هو أفضل وسيلة للتعامل مع القضية الكردية في سوريا، وبخاصة درجة تأثير مسعود البارزاني في المجلس الوطني الكردي والضغط على حزب الاتحاد الديمقراطي. وكان لهذا الدور نتائج جيدة وبخاصة بعد الاتفاق بين الطرفين الكرديين في سوريا على تشكيل الهيئة العليا كمرجع سياسي مشترك، غير أنّ التعاون بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري جمد عمل الهيئة.

يعتبر الملف الكردي في سوريا من بين أهم النقاط التي ربما تؤثر في مسار عملية السلام في تركيا مع حزب العمال الكردستاني؛ إذ كان من المتوقع أن يرضخ حزب الاتحاد الديمقراطي لمبادرة أوجلان والكف عن عملياته العسكرية إلى جانب نظام الأسد. لكنّ إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي الأخير عن الإدارة الذاتية في سوريا والمدعوم من العمال الكردستاني، أكد المخاوف السابقة من إمكانية سيطرة المتشددين من حزب العمال الكردستاني على صنع القرار وبخاصة شخصية مثل جميل بايك¹⁸ القريب من إيران وإبعاد مراد قريلان الملتم بأوامر أوجلان وتعليماته من قيادة الحزب في المرحلة الحالية.

<http://www.krp.org/arabic/articledisplay.aspx?id=J5LWcHaeV5E>

¹⁸ ديفيد بولوك وسونر جاغابناري، "إعلان حزب العمال الكردستاني: هل تتمكن تركيا من بناء طوق كردي؟"، 5/3/2013، معهد واشنطن، انظر:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-pkk-announcement-can-turkey-build-a-kurdish-cordon>

من جانب آخر، ساهم الملف الكردي في سورية في بث الخلاف بين الأحزاب السياسية الكردستانية في إقليم كردستان، وبخاصة بعد تراجع التقل السياسي¹⁹ لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني في انتخابات برلمان إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2013. فقد أعلنت قيادة الحزب عن تأييدها للإدارة الذاتية في غرب كردستان بعكس موقف رئيس الإقليم، الذي بدوره هو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، المتحالف مع الاتحاد الوطني في إطار اتفاقية إستراتيجية منذ عام 2007 والتي بدأت تتفكك إثر المواقف المتناقضة للحزبين في عدة قضايا أبرزها الموقف من الإدارة الذاتية لحزب الاتحاد الديمقراطي في سورية بصورة خاصة، والأحداث في سورية بصورة عامة، كإشارة إلى دور إيران في الضغط على الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن ثم، بإبعاد إقليم كردستان عن النهج التركي في إدارة الصراع في سورية.

جدير بالذكر أنّ دخول حزب الاتحاد الديمقراطي في الصراع الدائر في سورية أدى إلى نزوح نحو 120 ألف لاجئ سوري إلى العراق²⁰؛ معظمهم دخلوا إقليم كردستان ما سبب تحديات أمنية واقتصادية وإنسانية لحكومة الإقليم. لذا، فإنّ الملف الكردي في سورية كان من القضايا التي نوقشت بين أردوغان والبرزاني في ديار بكر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وكذلك بين البارزاني وقادة حزب السلام والديمقراطية BDP²¹ القريب من حزب العمال الكردستاني، وتوج ذلك الجهد بقيام وفدي من حزب السلام والديمقراطية مؤلف من ليلي زانا وعثمان بايدمير رئيس بلدية ديار بكر، بالوساطة بين حزب الاتحاد الديمقراطي

¹⁹ حصل الاتحاد الوطني الكردستاني PUK بزعامة جلال الطالباني في انتخابات برلمان إقليم كردستان العراق في 2013/9/21 على 18 مقعداً من مقاعد برلمان الإقليم البالغ عددها الإجمالي 111 مقعداً، بعدهما كان يشغل 29 مقعداً في انتخابات تموز/يوليو 2009. بالمقابل حصل حليفه الإستراتيجي وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK على 38 مقعداً، وحركة التغيير المنشقة عن الاتحاد الوطني على 24 مقعداً، والأحزاب الإسلامية على 17 مقعداً، بالإضافة إلى مقاعد الكوتا للتركمان والكلدان السريان الآشوريين والأرمن.

²⁰ حول عدد اللاجئين السوريين في العراق، انظر موقع موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ الوصول 2013/12/11:

<http://www.unhcr.org/pages/49e486426.html>

²¹ تأسس حزب السلام والديمقراطية عام 2008 ويعتبر أكبر حزب كردي في تركيا، وهو قريب من نهج حزب العمال الكردستاني؛ إذ يعتبره بعضهم الجناح السياسي للأخير.

والمجلس الوطني الكردي، للتوصل إلى صيغة مشتركة لإنهاء الخلافات وإدارة المناطق الكردية في سوريا، والمشاركة في مؤتمر جنيف-2 بوفد مشترك.

ثالثاً: انعكاسات العلاقة بين تركيا وأربيل على العلاقة مع الحكومة العراقية

إنَّ تطور العلاقات بين تركيا وأربيل جاء نتيجة قراءة الطرفين للسياسة العراقية بقيادة نوري المالكي؛ فتركيا ترغب في استمرار العلاقة مع العراق، ولكنَّ هذه العلاقة تدهورت بسبب عدة عوامل منها: التناقض بين موقفي بغداد وأنقرة من الأحداث في سوريا وبخاصة بعد اتهام بغداد بدعم نظام الأسد واستخدام الأرضي العراقية لنقل المساعدات من إيران إلى سوريا، وتدور الوضع في المناطق الغربية ذات الأغلبية السنوية، قضية نائب رئيس الجمهورية العراقية طارق الهاشمي المحكوم بالإعدام والمقيم في تركيا، بالإضافة زيارة أحمد داوود أوغلو مدينة كركوك من دون إذن مسبق من السلطات الاتحادية العراقية.

لا يبدو أنَّ مَدَّ خط أنابيب لتصدير النفط والغاز من إقليم كردستان بصورة مستقلة ومن دون إشراك بغداد في العملية خيار واقعي؛ إذ تقتضي المصالح التركية الإستراتيجية التعامل مع العراق كوحدة أساسية واحدة، وإن بنت علاقات اقتصادية مع إقليم كردستان العراق. كما أنَّ تركيا مهتمة بنفط العراق بشكل عام، على الرغم من الشكوك التركية في إمكانيات العراق في تحقيق هذا التعاون²².

²² على الرغم من إلحاح تركيا على تطوير خط أنابيب كركوك - جيهان وخط الأنابيب الإستراتيجي الجنوبي-الشمالي، والذي يسمح بنقل النفط من الجنوب إلى الشمال أو العكس، فإنَّ العراق لم يباشر العمل في هذا المجال، واعتمد كلياً على تصدير نفطه من البصرة - التي تتأثر بسوء الأحوال الجوية والتخريب المستمر - وعلى الملاحة في الخليج ومضيق هرمز، حتى إنَّ العراق لم يقم بتطوير قطاع الغاز الطبيعي وتصديره، وذلك نظراً للاعتقاد بمحدودية هذا المورد وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي. وحتى لو قدمت بغداد لتركيا

ويمكن تلخيص الرؤية التركية في العلاقة بين كل من بغداد وأربيل وأنقرة في قول أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي بأنّ "نزاع بغداد - أربيل هو مؤقت، واتفاقية الطاقة هي دائمة"؛ إذ صرّح بأنه من الممكن حلّ الخلافات الموجودة بين بغداد وأربيل، ولكن الأتراك لا يستطيعون أن يقفوا متفرجين من دون الاستفادة من مصادر الطاقة العراقية، لذا فإنّ اتفاقيات الطاقة بين أربيل وأنقرة هي إستراتيجية ولا يمكن التراجع عنها.²³

يبدو المشهد أكثر تعقيداً في الجانب الكردي، إذ يجري تصوير العلاقة بين أربيل وأنقرة في إطار سياسة المحاور الإقليمية وبخاصة محوري إيران وتركيا، وتعزيزها للانقسامات الداخلية بين الأحزاب الكردستانية وتأثيرها في الصراع بين الإقليم وبغداد. ويصف بعضهم العلاقة بين إقليم كردستان وتركيا بأنها تحالف رئيس الإقليم مسعود البارزاني مع تركيا، بينما يوضع جلال طالباني - رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني - في المحور الإيراني. وعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية الناجمة عن العلاقات مع تركيا، فإنّ الأحزاب الكردستانية، خارج دائرة تأثير الحزب الديمقراطي الكردستاني، مقتنة بأنّ تركيا تستخدم الإقليم للتأثير في الحكومة الاتحادية "وينتقدون قيام الحزب الديمقراطي الكردستاني بربط مصير الأكراد برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان"²⁴، مع ازدياد الشكوك بإمكانية دعم إقليم كردستان العراق عسكرياً من قبل تركيا في أي مواجهة مع بغداد، لما تعانيه تركيا من مشكلة كردية داخلية، وقدرة إيران في التأثير في الأوضاع الداخلية في إقليم كردستان وعملية السلام في تركيا، إذا استمرت الأخيرة في دعم المعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد.²⁵

عروضاً مغربية للابتعاد عن الشراكة مع إقليم كردستان، فإنّ تركيا سوف تبقى تشك في حكومة بغداد بشأن ضمان أمن الطاقة، انظر: .Mills

²³ "Arbil-Baghdad row temporary but energy deals permanent: Davutoğlu."

²⁴ Denise Natali, "Gambling With Kurdistan and Checking Baghdad," 12/12/2012, at: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2012/al-monitor/baghdad-gambling-kurdistan.html#>

²⁵ Ibid.

هذه التصورات والمخاوف لا تتفق وجود سعي إقليم كردستان لتوسيع التعاون مع تركيا؛ إذ إن العلاقات بين حكومة الإقليم وتركيا ازدادت كجزء من سياسة أنقرة للضغط على حكومة بغداد في ظل وجود رغبة تركية في الحفاظ على أمن الطاقة، والحصول على دعم الإقليم في سياستها مع حزب العمال الكردستاني. في ظل وجود القوات الأميركيّة في العراق، كان الشعور الكردي السائد هو وجود ضمادات لمكاسب إقليم كردستان السياسيّة والاقتصاديّة، ولكن مع بقاء الولايات المتحدة على الحياد بعد الانسحاب نهاية عام 2011، وازدياد فرص المواجهة والصراع مع الحكومة الاتّحاديّة، أصبحت استقلاليّة الإقليم في القرارات موضع تساؤل، لذا أجبر ذلك الأكراد على التوجه إلى تركيا وأحياناً إلى إيران في لعبة يرى بعضهم أن "نتائجها غير معلومة".²⁶

تبقي فرضية تأكيد سيادة إقليم كردستان على الشؤون الداخليّة وممارسة مكاسب الإقليم في الدستور العراقي الدائم، هي الأكثر قبولاً في ظل تعمّد الحكومة الاتّحاديّة التلكؤ في حل الملفات العالقة بينهما. لقد تم الاعتراض على وجود إقليم كردستان العراق منذ عام 1992، فعلى الرغم من عدم الإفصاح رسميّاً عن الرغبة في إعلان دولة مستقلة، فإن الاعتقاد السائد لدى الدول المجاورة والمجتمع الدولي هو أن إقليم كردستان العراق يسعى للاستقلال، وهذا الاعتراض يهدد وجوده أصلًا في ظل غياب الحماية القانونيّة الدوليّة؛ مما يجعل الإقليم يواجه خطر إعادة دمجه قسراً في العراق. لذا، فإن إقليم كردستان يتبع إستراتيجية تهدف لتأكيد سيادته المكتسبة، وذلك في مسعاً لتبرير وضعه شبه المستقل، وهو يعتمد بهذا على سيادته الداخليّة وقدرته على العمل باستقلاليّة حتى من دون اعتراف دولي.²⁷

²⁶ Wladimir Wilgenburg, "Breaking from Baghdad: Kurdish Autonomy vs. Maliki's Manipulation," *World Affairs Journal* (November/December, 2012), at: <http://www.worldaffairsjournal.org/article/breaking-baghdad-kurdish-autonomy-vs-maliki%E2%80%99s-manipulation>

²⁷ Yaniv Voller, "Kurdish Oil Politics in Iraq: Contested Sovereignty and Unilateralism," *Middle East Policy Journal*, vol. XX, no. 1 (Spring 2013), at: <http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/kurdish-oil-politics-iraq-contested-sovereignty-and-unilateralism>

وللتأكيد على السيادة المكتسبة لإقليم كردستان تعين عليه العمل على مستوىين: سياسي واقتصادي؛ فمن خلال الادعاء بأن إقليم كردستان كيان ديمقراطي وبه انتخابات ناجحة وتشريعات ليبرالية كحرية التعبير والاقتصاد الحر وحماية حقوق الأقليات والمرأة²⁸، تحاول حكومة الإقليم التأكيد على أن الإقليم هو أول كيان في العراق أقام انتخابات ديمقراطية عام 1992، واتخذ خطوات جادة لدمج المرأة في النظام السياسي وحماية حقوق الأقليات²⁹.

ومن جهة ثانية، فإن إقليم كردستان يسعى لتأكيد جدوى نظامه الاقتصادي وقدرته على البقاء؛ لأن رفض المجتمع الدولي الاعتراف بالكيانات الجديدة يرجع جزئياً لضعف إمكاناتها الاقتصادية والشك في قدرتها على البقاء. ولأن النفط هو المصدر الرئيس لإيرادات الدولة العراقية، فقد سعت حكومة إقليم كردستان العراق لتأكيد سيطرتها على الاحتياطات النفطية في إشارة إلى بغداد والأطراف الإقليمية والدولية في التأكيد على سيادة الإقليم الداخلية وإمكانية قيامه ككيان مستقل³⁰.

إن خيارات وبدائل الحكومة الاتحادية في بغداد في التعامل مع اتفاقية الطاقة بين إقليم كردستان وتركيا هي محدودة في المرحلة الراهنة، ويتعلق بعضها بالأوضاع السياسية السائدة في العراق، وعدم قدرة ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي على الدخول في مواجهة محتملة مع الإقليم مع قرب الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل 2014، وإمكانية الدخول مع الكتل الكردستانية في تحالفات لتشكيل الحكومة المقبلة، مع وجود بوادر لتشظي كتلة دولة القانون نفسها، وفقدان الأمل بتشكيل حكومة أغلبية سياسية. إن فشل الحكومة الاتحادية في معالجة الملف الأمني وسوء الخدمات، والفشل في التعامل مع مطالب ساحات الاعتصامات في المحافظات السنية، يجعل مسألة إثارة الرأي العام العراقي ضد السياسات

²⁸ نسبة تمثيل النساء في البرلمان الاتحادي العراقي استناداً إلى نظام الكوتا هي 25%， بينما في برلمان إقليم كردستان 30% . ومن بين 111 مقعداً في برلمان الإقليم، هناك 11 مقعداً للأقليات، بينما هناك 8 مقاعد فقط من بين 325 مقعداً في البرلمان الاتحادي خصصت للأقليات.

²⁹ Voller.

³⁰ Ibid.

الأحادية لإقليم كردستان في التعامل مع ملف الطاقة غير مجده لكسب الأصوات في الانتخابات البرلمانية القادمة.

بغض النظر عن الاعتبارات السياسية آنفة الذكر، تكمن الجدوى الاقتصادية للتعاون بين إقليم كردستان وتركيا في مجال الطاقة، وتأثيراته الإيجابية في الاقتصاد العراقي، في استمرارية تدفق الصادرات النفطية العراقية عبر تركيا، كون الخط الجديد لتصدير النفط أقل عرضة للتخييب مقارنة مع خط كركوك - جيهان، وينسجم مع هدف الحكومة العراقية في زيادة إنتاج النفط وتصديره إلى الصعف خلال السنوات القليلة القادمة مقارنة بمستوى الإنتاج الحالي. ولكن الحكومة العراقية بحاجة إلى صيغة للموافقة على السياسات النفطية في إقليم كردستان يحافظ على ماء وجهها، وقدرتها على إعادة إيرادات النفط إلى الخزينة الاتحادية.

الخاتمة

لا تسعف الجغرافيا محاولات إقليم كردستان الدخول إلى نادي أبرز مصنعي الطاقة في العالم، ولا تأكيد سيادته على الثروات الطبيعية؛ فالجدل القانوني بينه وبين الحكومة الاتحادية في بغداد ما زال مستمراً مع غياب تشريع متافق عليه ينسجم مع روح الدستور العراقي الدائم لعام 2005. كما أن التعاون بين الإقليم وتركيا واستخدام أراضيها لتصدير النفط والغاز الطبيعي لن يكون ممكناً من دون تقديم تنازلات وحتى عروض اقتصادية مغرية لهذا الجار الذي يعاني نفسه مشكلة كردية.

على الرغم من هذه الظروف، فقد ساهمت العديد من العوامل على تطور العلاقة بين إقليم كردستان وتركيا، أولها، تحبط السياسة العراقية تحت قيادة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي من النواحي الأمنية والاقتصادية والخدمية، واتباع الميكافيلية السياسية مع الشركاء والطائفية في السياسة الخارجية العراقية. وثانيها، وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم في تركيا، وتصميم قادته على حل المشاكل الداخلية

و خاصة القضية الكردية، ووجود رؤية مستقبلية لتنمية الاقتصاد التركي وتطويره لعشرة أعوام قادمة، ولا يجري ذلك من دون ضمان أمن الطاقة لديها. إن المصدر المضمون للطاقة هو إقليم كردستان مع استمرار الشك التركي بقدرة الحكومة العراقية على مواجهة التحديات الهائلة التي تواجهه العراق.